وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جـــامـــعـــة ديـــــالى
كـــلـيـة الـتـربـيـة للعلوم الإنسانية
قســـــم اللّغة العـــربـــيّة

الجهود النَّحويّة لتدريسيّي جامعة ديالى منذ تأسيسها إلى ٢٠١٣م.

رسالة ماجستير مقدمة
إلى مجلس كُليّة التربية للعلوم الإنسانية جامعة ديالى وهي جزء من متطلبات نيل
شهادة الماجستير في اللّغة العربية
تخصص اللّغة والنَّحو

الطالبة
آية إحسان صادق جعفر التميميّ
بإشراف
الأستاذ المساعد الدكتور
مكي نومان مظلوم

١٤٣٧هـ ٢٠١٦م

الفَصْلُ الأَوَّل

أصول النَّحو

المبحث الأَوّل: السماع.

المبحث الثَّاني: القياس.

المبحث الثَّالث: أصول أُخرى.

أولًا: التعريف بالسماع:

السماع هو الأصل الأوّل من أصول الاستدلال النَّحويّ، والأساس الذي بنيت أَغلب قواعد النَّحو عَليهِ، وتناوله فِي البدء ينسجم مع المنطق العلميّ؛ لأَنَّ استنباط الأحكام والقواعد يقوم على مَادّة مجموعة من كلام العرب، ويتفق ذلك مع ما ذكره ابن جنّيّ (ت٣٩٢هـ) بترتيب الأدلة، وتأكيد أبي البركات الأنباري (ت٥٧٧هـ) أَنْ تكون هذه الأدلة كما سلسلها، والنقل فِي أوّلِها[١].

وسمى أبو البركات الأنباري السماع: بالنقل، وعرفه بأَنَّه: ((الكلام العربيّ الفصيح المنقول بالنقل الصّحيح الخارج عن حَدِّ القلّة إِلى حدِّ الكثرة، فخرج عنه إذن ما جاء فِي كلام غير العرب من المولّدين، وما شذّ من كلامهم))[٢].

وبيّنَ أقسام المنقول وجمعها فِي ((قسمين: تواتر وآحاد، فَأَمَّا التواتر فلغة القُرآن وما تواتر من السُّنة وكلام العرب... وَأَمَّا الآحاد فما تفرد بنقلهِ بعض أهل اللّغة ولم يوجدْ فِيهِ شرط التواتر، وهو دليل مأخوذ بِهِ))[٣].

وَقال فِيهِ السيوطيّ (ت٩١١هـ): ((وأعني بِهِ – أي السماع – ما ثبت فِي كلام من يُوثق بفصاحتهِ، فشمل كلام الله تعالى وهو القُرآن الكريم، وكلام نبيّه (صلى الله عَليهِ وآله وسلم)، وكلام العرب قبل بعثتهِ، وفي زمنه وبعده، إِلى أَنْ فسدت الألسنة بكثرة المولدين نظمًا ونثرًا))[٤].

---

(١) ينظر: النَّحو فِي شروح ديوان الحماسة لأبي تَمَّام (رسالة): ٢٩، ونّحو الكوفيّين فِي دراسات العراقيين (رسالة): ٣٢.

(٢) لمع الأدلّة: ٨١، وَينظر: الإغراب فِي جدل الإعراب: ٤٥.

(٣) لمع الأدلّة: ٨٣-٨٤.

(٤) الاقتراح: ٣٦، وارتقاء السيادة: ٤٧.

وأشارت الباحثة (غادة غازي عبدالمجيد) وتابعها الباحث (إياد سليمان مُحَمَّد) إلى أَنَّ هذا التعريف قد حدد أركان السماع ومصادره[١].

فالسماع إذن ((يختص بالمنطوق من الكلام؛ وبهذا كانَ السماع من أهم الوسائل فِي معرفة اللّغة))[٢].

وقد أوضح الباحث (مكي نومان مظلوم) بأَنَّ العملين المعجمي والنَّحويّ بدأَ بسماع مفردات اللّغة وتراكيبها، وعدّ السماع أو النقل الأساس المنهجي الأَوّل الذي اعتمد عَليهِ واضعو المعجمات[٣].

وجدتُ الباحثين (عبدالرسول سلمان إبراهيم)، و(مُحَمَّد عبدالرسول سلمان) قد تناولا السماع عند واضعي المعجمات، فقد ذكر الثَّاني منهما[*] أَنَّ (تهذيب اللّغة) من المعجمات التي يظهر أَثر الاعتداد بالسماع فيها كثيرًا، وكان الأزهري (ت٣٧٠هـ) حريصًا أَلَّا يودعه إِلَّا ما كانَ صحيحًا مسموعًا من العرب[٤]، وفي ذلك قال الأزهري: ((وقد حرصت أَلَّا أودعه من كلام العرب إِلَّا ما صح لي سماعا من أعرابي فصيح، أو محفوظًا لإمام ثقة حسن الضبط، مأمون على ما أدى))[٥].

وما ذكره الباحث (عبدالرسول سلمان) أَنَّ الجوهري ((أودع صحاحه ما صح عنده من اللّغة العربيّة، بعد تحصيلها بالعراق رواية، وإتقانها دراية ومشافهة بها العرب العاربة فِي ديارهم بالبادية))[٦]؛ أي إِنَّ واضعي المعجمات أخذوا بالكلام المسموع أو

---

(١) ينظر: كتاب سيبويه فِي الدراسات النَّحويّة (أطروحة): ٧٦، ونحّو الكوفيّين فِي دراسات العراقيين من عام ١٩٥٠ حتّى ٢٠٠٣ (رسالة): ٣٢.

(٢) القياس النَّحويّ بين مدرستي البصرة والكوفة: ٩.

(٣) ينظر البحث النَّحويّ المعاصر في العراق: ٤٢.

(*) قدمتُ الباحث (مُحَمَّد عبدالرسول) على الباحث (عبدالرسول سلمان)؛ لأَنَّ الأزهري (ت٣٧٠هـ) أقدم من الجوهري (ت٣٩٨هـ).

(٤) ينظر: البحث النَّحويّ فِي تهذيب اللّغة: ١٠٤.

(٥) التهذيب: ٦٦٤/٥.

(٦) مقدمة الجوهري للصحاح: ٣٣/١، وينظر: الدراسات النَّحويّة واللّغوية والصرفية فِي الصحاح (رسالة): ١٢٦-١٢٧.

المنقول من العرب الثقات، وقال الباحث (حسين إبراهيم المبارك): ((والدرس اللّغوي بمجملهِ يعتمد على السماع؛ إذ يُعَدُّ الأساس الأَوّل الذي اعتمده علماء العربيّة في جمع المادَّة اللّغوية من الناطقين بها من الأعراب الفصحاء في الجزيرة العربيّة))[١].

وأشار الباحث (أحمد سعيد علوان) إلى أَنَّ هناك إشكاليات تخص التحديدات المكانية والزمانية، ومن ذلك:

١. **إشكاليات التحديد المكانية**[٢]:

أ. التحديدات المكانية والقبلية تمثل ضوابط جافية أغفلت الكثير من المفردات واستعمالاتها؛ فهي لا تمثل العربيّة كاملة.

ب.لم تعد الفصاحة وحدها هي المعيار للقبول.

ج. إشكالية عدم التكلم بلغة الحضر.

د. إشكالية جعل البداوة أو الحضارة مقياسًا للفصاحة.

٢. **إشكاليات التحديد الزّماني، منها**[٣]:

أ. إنَّ هذه التحديدات المتشددة تتنافى مع النهج العلميّ السليم فِي دراسة العربيّة؛ لأَنَّها أسهمت فِي ترك مَادّة ثرة للاستشهاد.

ب.إشكالية معيار القِدم الذي يرفض المعاصرة الفصيحة.

ج. إنَّ التحديد جعل الاستقراء ناقصًا غير كاف.

ثَانيًا: موقف البصريّين والكوفيّين من السماع عند التدريسيين:

إنَّ القول بالسماع فِي البحث النَّحويّ لا يقتصر على فئة نّحويّة من دون أخرى، فكما سمع البصريّون اللّغة، كذلك احتذى الكوفيّون حذوهم؛ لما للسماع من أهمية، فكيف يستنبط النّحاة ويقيسون إذا لم تكن ثمّة مَادّة لّغوية يديمون النظر والبحث فيها؟[٤].

---

(١) المقرب لابن عصفور دراسة وتحليل (رسالة): ٣٧.

(٢) ينظر: إشكاليات فِي الأصول النَّحويّة واللّغوية: ٦-١٧.

(٣) المصدر نفسه: ١٨-٢٩.

(٤) ينظر: البحث النَّحويّ المعاصر فِي العراق: ٤٣.

وكانَ للبصريّين شروط فِي الأخذ بالمسموع؛ إذ لا يأخذون إِلَّا من الرواة الثقات أو فصحاء الأعراب، كما حددوا سماعهم من قبائل معينة[١]، وهي: ((قيس، وتميم، وأسد، وهذيل، وبعض كنانة، وبعض الطائيين))[٢]، وذكر الباحث (رعد كريم حسن) أَنَّ ابن الخبّاز (ت٦٣٩هـ) اعتمد على السماع اعتمادًا كبيرًا في الأخذ بالكثير الشائع ونبذه للشاذ النادر[٣].

أَمّا الكوفيّون فقد توسّعوا فِي السماع، غير أَنَّهم لم يتخلّوا عن شروط الفصاحة فِي النصوص التي أقاموا قواعدهم على أساسها[٤]؛ فذهبت الروايات إِلى أَنَّ الكسائيّ (ت١٨٩هـ) ((قد أنفد خمس عشرة قنينة حبر فِي الكتابة عن العرب سوى ما حفظ))[٥]، وذهب الباحث (مكي نومان مظلوم) إِلى أَنَّ الأخذ بالقاعدة وما يخالفها، وهو ما تعورف عَليهِ عند الكوفيّين – وَعلى رأسهم الكسائيّ – باحترام لغات العرب، ولا أفهم فكرة تخطئة كلام العرب ما دام فِي عصر الاحتجاج بدعوى مخالفة القاعدة المطردة المستنبطة من كلام العرب، وهو أَنَّ لكُلّ قاعدة استثناءً أو شذوذًا، وهذا يدعونا إِلى احترام (الشاذ) من القواعد المطردة، إذا لم يقس عَليهِ؛ لأَنَّ الشاذ والغريب من كلام العرب[٦].

ذكر الباحث أَنَّ القول الذي يردّد بأَنَّ السماع هو الطابع المميز للكوفيّين، وأَنَّ القياس من سمات البصريّين، يحتاج إِلى إعادة نظر، ففضلًا عن أَنَّ الكوفيّين أصحاب سماع، فهم أَيْضًا أصحاب قياس، وهذا نحوهم يشهد بذلك، وهذا الكسائيّ يقول[٧]:

إِنَّمـــا النَّحـــو قيـــاسٌ يُتَّبَـــعْ

(١) ينظر: الشواهد والاستشهاد فِي النَّحو: ١٨٠

(٢) المزهر فِي علوم اللّغة وأنواعها: ٢١٢/١.

(٣) ينظر: توجيه اللمع لابن الخبّاز دراسة لغوية نّحويّة (رسالة): ٧٩.

(٤) ينظر: نحو الكوفيّين فِي دراسات الباحثين العراقيين (رسالة): ٣٣.

(٥) إنباه الرواة على أنباه النّحاة: ٢٥٨/٢.

(٦) ينظر: البحث النَّحويّ المعاصر فِي العراق: ٤٤.

(٧) ينظر: أخبار النَّحويّين، لعبدالواحد المقرئ: ٢٨، والاقتراح فِي علوم أصول النَّحو: ١٥٢.

ولذلك فإنْ كانَ القياس غير مؤيد بسماع فلا يؤخذ بِهِ، وإذا كانَ النّصّ المنقول مأمونًا فِي سماعه عن العرب فيصح القياس عَليهِ(١)؛ وبهذا يختلف موقف البصريّين والكوفيّين تجاه هذا المسموع؛ فأهل البصرة تشدّدوا فِي هذا المسموع، وأهل الكوفة تسامحوا فِيهِ(٢)؛ فهم ((يعتدون بالمثال الأَوّل، أو يعمّمون الظاهرة الفردية ويقيسون عليها))(٣).

ثالثًا: الشواهد النَّحويّة:

الشواهد فِي النَّحو: هي إثبات صحة قاعدة أو استعمال تركيب بدليل نقلي، صحّ سنده إلى عربيّ فصيح سليم السّليقة(٤).

ولا ريب فِي أَنَّ استشهاد النّحاة يكون إمّا بدليل نقلي (السماع)، وإمَّا بدليل عقلي (القياس)، والأوّل هو الأهم؛ لأَنَّ القواعد والضّوابط النَّحويّة تؤخذ من واقع اللّغة محاكاة لها؛ فهي استقراء للشواهد(٥)، وهي:

أ. القُرآن الكريم وقراءاته.

ب. الحديث النَّبويّ الشَّريف.

ج. كلام العرب (المنظوم والمنثور).

أ. القُرآن الكريم وقراءاته:

إنَّ القُرآن الكريم هو الينبوع الصّافي، الذي احتج بِهِ جميع علماء اللّغة وأئمة النَّحو؛ قال تعالى: ﴿ لَّا يَأْتِيهِ ٱلْبَٰطِلُ مِنۢ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِۦ ۖ تَنزِيلٌ مِّنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ ﴾(٦)؛ أي إنَّهُ النّصّ الوحيد الموثوق بحجتهِ؛ فهو المصدر الأَوّل فِي تقرير الأحكام وإثباتها(٧)، وكان القُرآن الكريم وقراءاته مصدرًا مهمًا لسيبويه حينما وضع القواعد ودوّن الأصول، ولم

---

(١) ينظر: البحث النَّحويّ المعاصر فِي العراق: ٤٦.

(٢) ينظر: توجيه اللمع لابن الخبّاز (رسالة): ٥٧.

(٣) مدرسة الكوفة: ٣٧٦-٣٧٧.

(٤) ينظر: أَثر القُرآن فِي أصول مدرسة البصرة النَّحويّة حتّى أواخر القرن الثَّاني الهجريّ: ٢٩٨.

(٥) ينظر: كتاب سيبويه في دراسات الباحثين العراقيين (أطروحة): ٧٥.

(٦) فصلت: ٤٢.

(٧) ينظر: أَثر القُرآن فِي أصول مدرسة البصرة: ٢٩٦-٢٩٧.

يكن في النّصّ القُرآني اختلاف؛ لأَنَّهُ من لدن عزيزٍ حكيمٍ؛ فالقُرآن هو الوحي المُنزل على سيدنا مُحَمَّدﷺ للبيان والإعجاز[١]؛ وبهذا قدّمَ النّحاة ومنظرو أصول النَّحو الشاهد القُرآني على غيرهِ من الشواهد فِي تنظيرهم النَّحويّ، إِلَّا أَنَّهم فِي بحثهم النَّحويّ التطبيقي قدموا الشاهد الشعري عَليهِ[٢].

رأى (علي المعموري) أَنَّ الشواهد الشعرية تمثل أسلوبًا لم يرّد فِي القُرآن الكريم، وهو عدم اقتران خبر عسى بـ (أَنْ)[٣]، وبيّن الباحث (مكي نومان مظلوم) الوهم الذي وقع فيه الباحث (علي المعموري)، إذ ذكر أَنَّ النظر في الآيات التي ورد فيها لفظ (عسى) يظهر عكس ما قيل[٤] منها قوله تعالى: ﴿عَسَى ٱللَّهُ أَن يَكُفَّ بَأۡسَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ﴾[٥].

إذ يرى الباحث (حسين إبراهيم مبارك) أَنَّ ابن مالك في استشهاده بالقُرآن الكريم لا يكاد نجد لَهُ قاعدة نّحويّة أثبتها تخلو من شاهد قُرآني؛ إذ لم يكن يحتج على القاعدة النَّحويّة بشاهد، أو شاهدين، أو ثلاثة فحسب، إِنَّما تجاوز ذلك في بعض المواضع إِلى تسع أو عشر آيات أو قد يزيد على ذلك[٦].

وذكر الباحث (إياد سليمان مُحَمَّد) أَنَّ ابن هشام (ت٧٦١هـ) اعتمد على الشاهد القُرآني دليلًا لتقرير بعض القواعد الكليّة، وكذلك لإثبات قاعدة كليّة ارتضاها[٧]، والسبب فِي ذلك هو تلك المنزلة للشعر فِي نفوس العرب فِي الجاهلية والإسلام، ولقلّة النثر الذي وصل إِلى النّحاة من العصر الجاهلي الذي تطمئن إليه نفوسهم[٨].

---

(١) ينظر: الشاهد وأصول النَّحو: ٢٩.
(٢) ينظر: البحث النَّحويّ المعاصر فِي العراق: ٤٧.
(٣) ينظر: الشواهد القُرآنية في النَّحو عند المبرِّد (رسالة): ٨٦-٨٨.
(٤) ينظر: البحث النَّحويّ المعاصر فِي العراق: ٤٨.
(٥) النساء: ٨٤.
(٦) ينظر: الشاهد النَّحويّ عند جمال الدّين ابن مالك (أطروحة): ٢٤.
(٧) ينظر: القواعد الكليّة النَّحويّة عند ابن هشام الأنصاريّ (أطروحة): ١١٠.
(٨) ينظر: الشواهد والاستشهاد: ٣٢-٣٤.

ويتضح لنا أَنَّ تقديم الشاهد الشعري على الشاهد القُرآني يعود إِلى ما وردَ فِي (الكتاب) الذي يُعَدُّ أساس النَّحو العربيّ؛ إذ يرى بعض الدارسين أَنَّ سيبويه (ت١٨٠هـ) يعتمد فِي استشهاده بصورة واضحة على آيات القُرآن الكريم؛ فقد استشهد بالشواهد القُرآنية فِي نحو ثلاث مئة وخمسين موضعًا، ولكنَّه يبدو قليلًا إذا ما قورن بالاستشهاد بالشعر؛ فقد بلغ نحو ألف وخمسين مرة، وهذا يشعر بأَنَّ سيبويه جعل الشاهد القُرآني يحتل المرتبة الثَّانية بعد الشاهد الشعري(١).

ونبهت الباحثة (غادة غازي عبدالمجيد) إلى أَنَّ موقف سيبويه من الشاهد القُرآني – من خلال دراستها للباحثين العراقيين – يرجع إلى أمور ثلاثة(٢):

١. عدم اختصاص هؤلاء الباحثين بدراسة الشواهد عند سيبويه؛ إذ جاءت أحكامهم فِي معرض حديثهم عن الكتاب بصورة عامة، أو عن جانب من جوانبه، سوى شواهده؛ فكانت الأحكام عامة، ولم تبنَ على استقراء دقيق لِهذه الشواهد، بل بُنيت على نظريات متفرقة، وربما عجلى من الكتاب وشواهده.
٢. تأثّر الباحثين بما قيل عن تشدّد البصريّين في القياس الذي قادهم إِلى الاعتماد على القياس أساسًا حتّى فِي استشهادهم بكلام الله عزَّ وَجَلَّ.
٣. إِنَّ بعض الباحثين حينما أحصى شواهد سيبويه القُرآنية وجدها تقلُّ كثيرًا عن شواهدِهِ الشعرية.

ورأت الباحثة المذكورة أَنَّ قلة الشواهد القُرآنية الكريمة فِي مقابل الشواهد الشعرية إِنَّما يمثل صورة من صور الإدراك والوعي التام عند سيبويه؛ إذ إِنَّ النظر إِلى الموضوع نظرة عددية أو كمية لتبيين موقف سيبويه من الشاهد القُرآني لا يخدم تحقيق هذا الغرض؛ ذلك لأَنَّ قلة عدد الشواهد القُرآنية الكريمة فِي مقابل الشواهد العربيّة لا يعني بالضرورة أَنَّ سيبويه يُقدّم الشعر على القُرآن؛ لأَنَّ تبنّي هذه الفكرة يؤدي إِلى التقاطع

(١) ينظر: من أعلام البصرة سيبويه وهوامش وملاحظات حول سيرته وكتابه: ١٠٦.
(٢) ينظر: كتاب سيبويه في الدراسات النَّحويّة الحديثة (أطروحة): ٧٨.

مع القول باحتلال القُرآن الكريم المرتبة الأولى فِي الكتاب، وأَنَّه الأساس الأَوّل المعتمد عَليهِ، وهذا خليق بأَنْ يسبب تناقضًا فِي أقوال الباحثين(١).

وبهذا قالت الباحثة: ((إنَّ سيبويه أو البصريّين كانوا يقدّمون الشاهد الشعري على الشاهد القُرآني؛ لأَنَّ اعتماد الكم فِي هذا الأمر سيقود إِلى نتائج غير موضوعية قد لا تكشف حقيقة موقف سيبويه من الشاهد القُرآني؛ لأَنَّ الاعتبار ليس بالعدد أو بالكم، وإِنَّما بما تحمله هذه الشواهد من مَادّة غزيرة، وفصاحة، وبيان))(٢).

وخلاصة ذلك أَنَّ الأمر بيّن لمن يتصفح تراث النّحاة، وكيف كانوا يعتمدون على القُرآن الكريم لتقعيد قواعدهم، وأصولهم، وأحكامهم، وهو كتاب الله الخالد على مرّ الأزمان لا يأتي الباطل من بين يديهِ ولا من خلفهِ(٣).

- القراءات القُرآنية:

عرفها الزركشي (ت٧٩٤هـ) بأَنَّها: ((اختلاف ألفاظ الوحي المذكورة فِي كِتْبة الحروف، وكيفيتها من تخفيف، وتثقيل، وغيرها))(٤)، وخلصَ الباحث (قاسم محمود أسود) إِلى أَنَّ علم القراءات علم يعلم به كيفية أداء اختلاف ألفاظ الوحي في القُرآن الكريم والنطق بها كما نطق بها الرسول مُحَمَّدﷺ مع عزو كُلّ حرف إِلى ناقله(٥).

إِنَّ هناك رسائل، وأطاريح، وبحوثًا لتدريسيّي جامعة ديالى معنونةً بالقراءات، ولكن لم تكن بالمعيار الذي درس على أَنَّها مصدر من مصادر الاحتجاج لإثبات صحة القاعدة النَّحويّة، لكن دراسة هذه القراءات حاولت اكتشاف ظاهرة نّحويّة، ولّغوية، ودلالية، من خلال القراءات القُرآنية، وإِنَّ عددًا من تلك الرسائل لم تتخذ من القراءات القُرآنية عنوانًا لها، لكنَّ أصحابها تناولوا القراءات القُرآنية فِي فصولها ومباحثها،

---

(١) ينظر: كتاب سيبويه فِي الدراسات النَّحويّة (أطروحة): ٧٨.

(٢) المصدر نفسه.

(٣) ينظر: أصول الاحتجاج النَّحويّ عند المرادي (أطروحة): ٤٣، ٤٥.

(٤) البرهان فِي علوم القُرآن: ٣١٨/١.

(٥) ينظر: التوجيه النَّحويّ للقراءات القُرآنية في تبيان العكبريّ (رسالة): ١٠.

باستثناء ما جاء به الباحث (إبراهيم رحمن حميد) بحثًا بيّنَ فيه أَثر القراءات القُرآنية في تقرير القاعدة اللّغوية وتوجيهها من خلال كتاب رصف المباني للمالقي (ت٧٠٢هـ) من ذلك (ها) للتنبيه(١).

عُني كُلّ من البصريّين والكوفيّين بالقراءات القُرآنية؛ لأَنَّها الأساس الذي اعتمد عَليهِ النّحاة، وأُشير إِلى أَنَّ موقف سيبويه كانَ موقفًا إيجابيًا تمثل فِي عدم ردّه القراءات القُرآنية، أو تخطئتها، أو إنكارها، وأَنَّه أَخذ بالقراءات جميعها متواترها ومشهورها، أمَّا ضعيفها فأُحتج بِهِ، لكنه لم يقس عَليهِ(٢).

وتناولت الباحثة (غادة غازي عبدالمجيد) موقف سيبويه من القراءات القُرآنية المخالفة للقياس، فهل كانَ يخطّئُها أو كانَ يعتدّ بها(٣).

توصلت بعد ذلك إِلى أَنَّ موقف سيبويه من القراءات موقف معتدل ظهرت فِيهِ شخصيته العلميّة، ولكنها لم تفرض سلطانها على القراءة، كما قال فِي ذلك عدد من الباحثين(٤)، وأَنَّ التعصّب الذي أشار إليه الدكتور (عبدالفتاح شلبي) من أَنَّ استشهاد سيبويه بالقراءات لم يخلُ من التعصب المذهبي أو البيئي، واستدل على ذلك بأَنَّ سيبويه حينما يستشهد بقراءة أهل البصرة يذكر أسماءهم وينسب القراءة إليهم، ولا يفعل ذلك مع الكوفيّين حينما يستشهد بقراءاتهم(٥). يعني أَنَّ سِيبويه احتج بقراءات البصريّين أكثر من قراءات الكوفيّين، وأَنَّ سيبويه كانَ يرجح القراءة البصريّة على القراءة الكوفيّة، فإِنْ كانَ المقصود بـ (التعصب) أحد هذين الأمرين، فكلاهما مردود؛ لأَنَّ الأمر الأَوّل لا يمكن الجزم بِهِ، إِلَّا بعد استقراء الكتاب استقراءً دقيقًا للوقوف على عدد القراءات البصريّة فِي

---

(١) ينظر: ٧٦٥.

(٢) ينظر: الشاهد وأصول النَّحو فِي كتاب سيبويه: ١٤٠.

(٣) ينظر: كتاب سيبويه فِي الدراسات النَّحويّة (أطروحة): ٨١.

(٤) ينظر: المصدر نفسه: ٨٥.

(٥) يُنْظَرُ: أبو علي الفارسيّ حياته ومكانته بين أئمة العربيّة وآثاره في القراءات والنَّحو: ١٦٤-١٦٦.

مقابل القراءات الكوفيّة، أَمّا الثَّاني فإنَّه مردود إذا أدركنا أَنَّ عقلية سيبويه لم تكن ضيقة تجعله يرجح القراءة البصريّة لا لشيء إلَّا لأَنَّها بصريّة[١].

وذكر الدكتور (مهدي المخزومي): ((أَمّا الكوفيّون فلهم موقف آخر يغاير موقف البصريّين من القراءات كُلّ المغايرة؛ فقد قبلوها واحتجوا بها، وعقدوا على ما جاء فيها كثيرًا من أصولهم وأحكامهم))[٢]؛ وبهذا أوضح الباحث (إياد سليمان مُحَمَّد) عنايتهم بالقراءات القُرآنية؛ إذ أخذوا بها فِي درسهم النَّحويّ؛ لأَنَّها منبعٌ ثرٌ لعلوم العربيّة[٣].

إِنَّ أوّل من فتح باب الطعن والتخطئة هو الكسائيّ (وتلميذه الفَرَّاء؛ إذ قيل: ((إِنَّ أوّل تخطئة وطعن وجه إلى هذه القراءات كانَ صادرًا عن الكسائيّ شيخ الفَرَّاء (ت٢٠٧هـ) والنّحاة الكوفيّين، وتابعه تلميذه الفَرَّاء الذي انصرف إلى العمل القُرآني فجسّر النّحاة الذين عاصروه أو جاؤوا بعده على تخطئة القراءة والطعن ابتداءً من المازني، والمبرِّد، وابن جنّيّ، الذين اقتدوا بهذين الشيخين الكوفيّين))[٤]. وإِنَّ هذا الكلام مردود؛ فالكسائيّ من القُرّاء السبعة، فكيف يطعن بالقراءات!.

واستدلوا على ذلك ما ورد فِي معاني القُرآن؛ إذ قال الفَرَّاء: ((زعم الكسائيّ أَنَّهم يؤثرون النّصب إذا حالوا بين الفعل المضاف بصفة، فيقولون: (هوَ ضاربُ فِي غير شيءٍ أخاه)، يتوهمون إذ حالوا بينهما أَنَّهم نونوا))[٥].

لكنَّ الباحث (إياد سليمان مُحَمَّد) وجد أَنَّ الكسائيّ ذهب إلى تقدير النّصب؛ إيثارًا لا وجوبًا عند النّحاة، فِي حال فُصِل بالجار والمجرور بين المضاف الوصف والمضاف إليه؛ توهمًا منهم أَنَّهم بهذا الفصل قد (نوَّنوا)؛ أي: ألغوا علامة التعريف التي هي الإضافة هنا[٦]؛ وذلك أَنَّ الفَرَّاء ضعّفَ قراءة حمزة[٧] بخفض (الأرحامِ) عطفًا على

---

(١) ينظر: كتاب سيبويه فِي الدراسات النَّحويّة (أطروحة): ٨٥-٨٦.
(٢) مدرسة الكوفة: ٣٤١.
(٣) ينظر: نحو الكوفيّين فِي الدراسات العراقيّة: ٣٥.
(٤) المدارس النَّحويّة، د. خديجة الحديثي: ٩٨.
(٥) معاني القُرآن: ٨١/٢.
(٦) ينظر: نحّو الكوفيّين فِي دراسات الباحثين العراقيين (رسالة): ٤٩.
(٧) ينظر: السبعة في القراءات: ٢٢٦.

الـضمير المجـرور بالبـاء فِـي قولـه تعـالى: ﴿وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ٱلَّذِى تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلْأَرْحَامَ﴾[١]. ((هـو قولهم بالرحم، وفيه قبحٌ؛ لأَنَّ العرب لا تردّ مخفوضًا على مخفوضٍ، وقد كنى عنه))[٢].

وذهب الزمخشري[٣] (ت٥٣٨هـ) إلى تضعيف قراءة حمزة؛ فوصفها بأَنَّها ليست بتلك القوة[٤].

وذكر الباحث (مكي نومان مظلوم) أَنَّ القبح الذي ذكره الفَرَّاء لا يعود إلى قراءة حمزة بجرّ (الأرحام)، وإنَّما هو موجه إلى (قولهم) – أي العرب –: بالله والرحم، بدليل تعليله الذي ذكره، وهو أَنَّ العرب لا تردّ مخفوضًا على مخفوض، وأَنَّ هذا التعليل – أي تعليل الفَرَّاء – جعل الباحثين يعدّونه أوّل من ضعفها[٥]. (بالله والرحم) هذا القول ليس فيه قبحٌ؛ فهو من قبيل عطف الاسم الظاهر (الرحم) على الظاهر المخفوض وهو لفظ الجلالة (الله)، وجميع النّحاة يجوّزونه، أَمّا موطن الشاهد والكلام فهو عطف الظاهر على المضمر المخفوض من غير إعادة الخافض وتحديدًا قراءة الحمزة لقوله تعالى: ﴿وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ٱلَّذِى تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلْأَرْحَامَ﴾[٦]. بجرّ (الأرحام)؛ لأَنَّهُ اسم ظاهر خُفِضَ بعطفهِ على المضمر المخفوض وهو الهاء في (به) من غير إعادة الخافض. وقراءة الستة الباقين بالفتح (والأرحامَ).

وَمِمَّا ينبغي ذكره أَنَّ الدارسين المحدثين توثقوا من حقيقة الاحتجاج بالقراءات القُرآنية عند البصريّين والكوفيّين؛ فظهر تشابه منهج كُلّ من الفريقين فِي الاعتماد على القراءات القُرآنية فِي إثبات القاعدة النَّحويّة؛ لما للنصوص القُرآنية من مكانة فِي هذه اللّغة بمختلف جوانبها – ومنها الجانب اللّغوي –؛ فعلى النَّحويّين الذين يقُعّدون القواعد

---

(١) النساء: ١.
(٢) معاني القُرآن: ٢٥٢/١.
(٣) المفصل في علم العربيّة: ١٢٦.
(٤) ينظر: القراءات القُرآنية فِي المفصل للزمخشري (بحث): ٤٥٥، ٤٦٢، ٤٨٣.
(٥) ينظر: البحث النَّحويّ المعاصر فِي العراق: ٥٤–٥٥.
(٦) النساء: ١.

ألَّا يهملوا أو يقلّلوا من شأَن هذه النصوص التي حفظها الله تعالى، وعُنِيّ بها علماء الأمة عنايةً كبيرةً[١].

ب. الحديث النَّبويّ الشَّريف:

يُعَدُّ الحديث النَّبويّ الشَّريف منبعًا ثرًا لعلوم العربيّة، ومصدرًا من مصادر توثيق المادَّة المسموعة؛ فهو يأتي بعد القُرآن الكريم وقراءاتهِ، ويقصد بِهِ: ((أقوال النبيّﷺ، وأقوال الصحابةرضي الله عنهم التي تروي أفعاله، أو أحواله، أو ما وقع فِي زمنه))[٢].

إِنَّ من يتصدى لدراسة الاستشهاد فِي النَّحو العربيّ لابدّ لَهُ من الوقوف عند موقف النَّحويّين من الأحاديث النبويّة الشريفة؛ إذ إِنَّ ذلك الموقف كانَ محط جدال ونقاش بين علماء النَّحو القدماء والدارسين المحدثين[٣].

وذُكِرَ أَنَّ الاستشهاد بالحديث النَّبويّ كانَ على ثلاثة مذاهب، الأَوّل: يجيز الاستشهاد، ومنهم ابن مالك (ت٦٧٢هـ)، والثَّاني: يمنع ذلك ومنهم ابن الضائع (ت٦٨٦هـ)، والثالث: يتوسط بينهما؛ فيحتج بالأحاديث التي عُنِيّ بنقلها، من هؤلاء الشاطبي (ت٧٩٠هـ) [٤].

ولا اعتراض على الاحتجاج بالحديث النَّبويّ الشَّريف فِي اللّغة؛ إذ إِنَّ ((المدارس المعجمية جميعًا قد اعتمدت على الحديث فِي بناء معجمها، ولم تختلف مدرسة واحدة، بل لم يتردد معجم عربيّ واحد عن الأخذ بالحديث النَّبويّ الشَّريف ابتداءً من العين))[٥]، الذي ورد فِيهِ قولهم: ((رَضِعَ الصَّبيُّ ورضَاعًا ورَضاعة على (رُضَّع) قال النّبيّ مُحَمَّدﷺ: لولا بهائم رُتّع وأطفال رُضَّع ومشايخ رُكّع لَصُبَّ عليكم العذاب صبًا[٦]))[٧].

---

(١) ينظر: البحث النَّحويّ المعاصر فِي العراق: ٥٢.

(٢) فِي أصول النَّحو: ٤٦.

(٣) ينظر: كتاب سيبويه فِي الدراسات النَّحويّة (أطروحة): ٨٦.

(٤) ينظر: خزانة الأدب: ١٥٩/١، وإتحاف الأمجاد ما يصح بِهِ الاستشهاد: ٨٧-٨٨، والحديث النَّبويّ الشَّريف: ٣٧٥-٤٣٣، وموقف النّحاة من الاحتجاج بالحديث: ١٣-٣٠.

(٥) الحديث النَّبويّ الشَّريف وأثره فِي الدراسات اللّغوية: ٣٢٥.

(٦) الكتاب المنير فِي تخريج الأحاديث والآثار الواقعة فِي الشرح الكبير: ١٥٧/٥.

(٧) العين: (أرضع): ٣١٥/١.

وكان لتدريسيّي جامعة ديالى جهد فِي بيان موقف أصحاب المعجمات من الحديث النَّبويّ الشريف، فقد بيّن الباحث (مُحَمَّد عبدالرسول سلمان) موقف أبي منصور الأزهري من الحديث النَّبويّ الشَّريف[١]، من ذلك استشهاد أبي منصور الأزهري بالحديث النَّبويّ الشريف على مجيء (ليس) أداة من أدوات الاستثناء: ((... ويقال: جاءني القوم ليس أباك وليسك؛ أي: غير أبيك وغيرك، وجاء القوم ليس أباك وليسني بالنون بمعنى واحد، وبعضهم يقول: ليسني بمعنى: غيري، وفي الحديث: ((كُلّ ما أَنْهَرَ الدّم فَكُلْ ليس السِّنَّ والظّفْرَ))[٢]، وتستثني العرب بـ (ليس)؛ فتقول: قام القوم ليس أخاك..)) [٣]؛ أي إنَّ (ليس) في الأصل فعل ناقص، وقد تكون بمعنى (إلَّا) الاستثنائية، وأَنَّها لا تخرج من الأصل في شيءٍ واحدٍ وهو وجوب حذف اسمها والمستثنى بعدها واجب النّصب، نحو: (سافرَ القوم ليس الأميرَ)، أصله: (ليس المسافر الأمير)، واسمها ضمير مستتر يعود على المستثنى[٤].

ووضح الباحث (عبدالرسول سلمان) أَنَّ الجوهري فِي صحاحه أورد عددًا مستفيضًا من الأحاديث النبويّة الشّريفة، محتجًا بها إمّا تفسيرًا للفظة، وإمّا تبيينًا لعبارة، وإمّا استدلالًا لصيغة صرفية، وإمّا توجيهًا لمسألة نّحويّة[٥].

ومن أمثلة ما أوردهُ بشأَن استعمال الفعل كالأسماء فِي الحكاية ما يأتي: ((وقولهم أعييتني من شبَ إلى دبَ؛ أي: من لدن شَبَيتَ إلى أَنْ دَبَبْتَ على العصا، كما قيل: (نهى رسول الله صلى الله عَليهِ وآله وسلم عن قيل وَقال)[٦]، ويُقال أَيْضًا: (من شبٍ إلى دبٍ) يجعل منزلة الاسم بإدخال (من) عَليهِ، وإِنْ كانَ فِي الأصل فعلًا))[٧].

---

(١) ينظر: البحث النَّحويّ فِي تهذيب اللّغة (رسالة): ١١٨-١٢٣.
(٢) النهاية فِي غريب الحديث والأثر: ١٣٥/٥.
(٣) التهذيب (ليس): ٧٣/١٣-٧٤.
(٤) ينظر: جامع الدروس العربيّة: ١٤٢/٣.
(٥) ينظر: الدراسات النَّحويّة والصرفية واللّغوية فِي صحاح الجوهري (أطروحة): ١٤٤-١٤٨.
(٦) النهاية فِي غريب الحديث والأثر: ١٢٢/٤.
(٧) الصحاح (شبب): ١٥١/١.

وذكرت الباحثة (يسرى هادي رشيد) أَنَّ الفيروز آبادي (ت٨١٧هـ) كانَ من المجوّزين للاستشهاد بالحديث النَّبويّ الشَّريف؛ فقد استشهد بخمسة وسبعين حديثًا شّريفًا[١]، ومن مواضع احتجاجه بالحديث النبويّ الشَّريف ما أوردهُ مستشهدًا بِهِ على أنواع الواو فِي قوله: ((الواو علامة المذكرين فِي لغة طيّئ، وأزد شنُوأةَ، أو بَلحرِث، ومنه: ((يتعاقبون فيكم ملائكة باللّيل وملائكة بالنَّهَار))[٢]))[٣].

نستخلص من ذلك أَنَّ المعجمات اللّغوية عدّت الحديث النبويّ الشَّريف أساسًا ومصدرًا لإثبات قاعدة نّحويّة أو لّغوية.

بيّن الباحث (مكي نومان مظلوم) أَنَّ إقلال النّحاة الأوائل من الاحتجاج بالحديث يعود إلى سيبويه، الذي كاد يبعد الحديث من مصادرهِ اللّغوية، وحتّى ذلك النزر اليسير من الأحاديث التي احتج بها لم يذكرها على أَنَّها من الحديث النَّبويّ، بل احتج بها كما يحتج بسائر كلام العرب، وهذا الأمر أبهم على الكثير من الناظرين فِي كتابه[٤].

وأرجعت الدكتورة (خديجة الحديثي) ذلك إلى أربعة أسباب، الأَوّل: أَنَّ أسلوب الحديث النبويّ لا يمكن أَنْ يخرج فِي شيء من القواعد والأصول مِمَّا جاء فِي كلام الله عزَّ وَجَلَّ؛ فالحديث النَّبويّ بعد القُرآن الكريم فِي المنزلة، وفي وجوب الاستشهاد بِهِ، أو بما ثبت أَنَّهُ قال بلفظه، إِلَّا أَنَّ الآيات القُرآنية أولى من غيرها فِي الاحتجاج بها، يحتج النّحاة بكلام العرب منظومه ومنثوره، ويتركون الاحتجاج بالحديث؛ لأن بين لغات القبائل اختلاف فِي الأساليب والقواعد فيجوز فِي بعض اللغات أمور لا تجوز فِي لغات أُخرى، أَمّا القُرآن الكريم والحديث فقد جاءا على أفصح اللغات واللهجات، ولا مجال للطعن فيما قاله الرسول مُحَمَّدﷺ، أو تكلم بِهِ، وهو أفصح العرب، إِنَّما استغنى عنه بأسلوب القُرآن الكريم وآياته الفصيحة، والثَّالث: رُبَّما عدّ سيبويه الكلام المحتج بِهِ نوعين: كلام الله عزَّ وَجَلَّ، وكلام البشر بما فيهم الرسول مُحَمَّدﷺ، والصحابةرضي الله عنهم،

---

(١) ينظر: البحث النَّحويّ فِي القاموس المحيط للفيروز آبادي (رسالة): ٣١.

(٢) صّحيح البخاري، باب مواقيت الصلاة: ١٢٦، رقم الحديث (٥٥٥)

(٣) القاموس المحيط (الواو): ٤١٣/٤.

(٤) ينظر: البحث النَّحويّ المعاصر فِي العراق: ٥٧.

وغيرهم، فاستشهدوا بآيات القُرآن الكريم، وعدّه الأساس الأَوّل، وقاس عَليهِ، أو وازن بينه وبين ما ورد عن العرب؛ ليبين أَنَّهُ إِنَّما نزل على ما تكلّم بِهِ العرب أو على ما يعنون، فشبهه بما ورد فِي كلامهم وإشعارهم فقاسه على كلام العرب، أو ساوى بينهما فِي إثبات قاعدة وحكم، الرابع: لم يكثر النّحاة من الاحتجاج بالحديث؛ لأَنَّهُ لم يكن مدوّنًا فِي زمانهم(١).

وردّ د. (مُحَمَّد ضاري حمادي) على أقوال المانعين وحججهم، وخلصّ إِلى أَنَّ دعوى عدم الاحتجاج بالحديث مسألة نظرية محضة لا تقوم على أساس علميّ(٢).

وذكر الباحث (مكي نومان مظلوم) أَنَّ سبب ذلك يعود إِلى موقف سيبويه من شيخه فِي الحديث حمّاد بن سلمة (ت١٦٧هـ) عَليهِ بني الموقف من الحديث النَّبويّ الشَّريف، فكأَنَّهُ فِي تجاهله للحديث يتجاهل ما عرض لَهُ من اللحن فِي مجلس شيخه المحدث حماد بن سلمة، فكان ذلك سببًا حمله على مغادرة العلم الذي تمنى أَنْ يلمّ بِهِ، ويفهم هذا الموقف من خلال تتّبهنا على انفعاله حينما نبّهه ابن سلمة على خطأ وقع فِيهِ، فإِنَّهُ (كسر القلم)، ولما نبهه على خطأ آخر لَهُ فِي مجلس آخر ((قال سيبويه: لا جرم والله، لأطلبنَّ علما لا تلحنني معه))(٣)، ((ومهما كانت توجيهات الباحثين فِي الاعتذار للنحاة، ولاسِيَّمَا سيبويه فِي إقلالهم من الاحتجاج بالحديث، فإِنَّ صنيعهم هذا يُعَدُّ خطأً منهجيًا فِي بحثهم النَّحويّ))(٤).

وأوضحت الباحثة (غادة غازي عبدالمجيد) الآراء التي قيلت حول سيبويه بعدم استشهادِهِ بالحديث النبويّ الشَّريف، والآراء التي أيقنت استشهاده بالحديث النَّبويّ الشَّريف سواءً أقلّت الأحاديث المعتمدة عنده أم كثرت، وأخذت بشرحها وتفصيلها.

وكان لها مآخذ على الذين ذهبوا إِلى عدم استشهاد سيبويه بالحديث النَّبويّ الشَّريف، وذلك على النَّحو الآتي:

---

(١) ينظر: الشاهد وأصول النَّحو فِي كتاب سيبويه: ٧٥.

(٢) ينظر: الحديث النَّبويّ الشَّريف وأثره: ٣٧٥ وما بعدها.

(٣) مجالس العلماء: ١١٨.

(٤) البحث النَّحويّ المعاصر فِي العراق: ٦٠-٦١.

١. عدم ثقة سيبويه برواة الحديث، وَلأَنَّهُ ولا يعرف شيئًا عن الحديث، أو عن رواته، أو عن منهجهم فِي توثيق الأحاديث بالإسناد الصّحيح. إِنَّ هذه الادعاءات تسقط؛ فكتب التراجم تصرّح بأَنَّ سيبويه كانَ طالبًا للحديث قبل النَّحو، وأَنَّ أوّل صلة لَهُ بالعلم كانت بوساطة طرق الحديث، ويدلنا على ذلك ما ذكره القفطي (ت٦٤٦هـ) فِي ترجمته لسيبويه، فإِنَّهُ: ((سمع الحديث، وكان شديد الأخذ بِهِ، وَكانَ يستملي على حماد بن سلمة...))[١].

٢. إِنَّ رواية الحديث لم تكن منضبطة؛ فإِنَّ ما قدّمه الدكتور (مُحَمَّد ضاري حمادي) من بحث فِي توثيق الحديث النبويّ الشَّريف، وصحة أسانيده إلى الرسول مُحَمَّدﷺ[٢]، ردّ على ذلك الإدعاء؛ إذ إِنَّهُ أثبت أَنَّ رواية الحديث النبويّ الشَّريف كانت أكثر دقة وضبطًا من رواية اللّغة نفسها بما فِي ذلك رواية الشعر[٣].

لابدّ من الإشارة إِلى موقف الكوفيّين من الحديث النَّبويّ الشَّريف، ونبّه إِلى ذلك الباحث (إياد سليمان مُحَمَّد)؛ إذ ذكر أَنَّ الواقع اللّغوي والنَّحويّ يؤكد أَنَّ الكوفيّين قد استشهدوا بالحديث النَّبويّ الشَّريف فِي مسائل النَّحو، ومن هؤلاء الكسائيّ، والفرّاء، وهشام بن معاوية، وأبي العبّاس ثعلب، وأبي بكر الأنباري[٤].

ومن الدارسين المعاصرين من يرى أَنَّ كُلًّا من البصريّين والكوفيّين لم يعتمدوا على الحديث النَّبويّ مصدرًا من مصادر النحو[٥]، وقد صحح الباحث (مكي نومان مظلوم) ذلك بقولهِ: ((إِنَّ أوائل البصريّين والكوفيّين اعتمدوا (بقلّة) على الحديث النَّبويّ الشَّريف مصدرًا من مصادر النَّحو))[٦].

---

(١) إنباه الرواة على أنباه النّحاة: ٣٤٩/٢-٣٥٠.
(٢) ينظر الحديث النَّبويّ الشَّريف وأثره: ١٩٧ وما بعدها.
(٣) ينظر: كتاب سيبويه فِي الدراسات النَّحويّة (أطروحة): ٨٧-٨٨.
(٤) ينظر: نحو الكوفيّين فِي دراسات الباحثين العراقيين: ٥٥-٥٧.
(٥) ينظر: البحث النَّحويّ المعاصر فِي العراق: ٦٦.
(٦) المصدر نفسه.

Abstract

Arabic language has been , through out the ages , dealt with great concern by specialists be they grammarians or linguists .They took into consideration studying the different aspects of this language in terms of its doctrine , grammar and conjugation . The researcher took the stance to shed much light on its uniqueness . The subject in question is " The Linguistic Efforts Proposed by University of Diyala Instructors from 1980 -2013 A D .It is of considerable importance through the analysis of which attempts are made to take notes , opinions as well as thoughts of the instructors in question. The study requires following certain restrictions in terms of methods on bases of precision , comprehensiveness and conclusion drawing . Some of which could be summed as :

1. The instructors in question include those have already been employed in university of Diyala while unemployed lecturers are excluded .
2. Time dealt with in the study is restricted to the period from 1980-2013.
3. The adopted approach is mainly based on describing subjects as well as taking into consideration view points given by the instructors.

However , the study falls into six chapters . The first of which is devoted to study " References of Arabic Grammar ' . It is subdivided into three sections which , in turn , are to study : listening , constructing grammatical rules and other basic references respectively . The second chapter is concerned with studying grammatical styles .It is subdivided into eight sections the materials of which are discussed as are majorly and in minor instances used by instructors . They are : proclamation , exclusion , interrogation , affirmation , condition , oath , exclamation , and negation The third chapter is devoted to grammatical phenomena analysis . It is subdivided into two sections meant to study grammatical interpretations and origin of grammatical phenomena represented by parsing and prohibition . The fourth chapter is concerned with Grammatical controversy . It includes four sections : origin of grammatical controversy , grammatical controversy between Basri and Kufis' doctrines , controversy among scholars who adopted the same doctrine and personal controversy . .The fifth chapter is to discuss grammatical consolidation and grammatical criticism . In turn , it is subdivided into two sections : grammatical investigation and grammatical criticism . The former is concerned with grammatical consolidation, misconception and investigation while the latter is devoted to criticism types, features of criticism construction, a scholar's criticism of a fellow scholar , grammarians' criticism and grammatical responses. However , the study ends with number of conclusions which summed up the findings of the study. The sixth Chapter is Devoted to Some other Syntactic issues.